

فيما الحدث

## إدارتنا للأزمات

للأزمات فرق تديرها، وليس بالضرورة ان تكون الفرق حكومية، إذ قد تشكل من خبراء أكاديميين مختصين بموضوع الأزمة، ذلك ان طبيعة الأزمة تحدد نوع الفرق ومستواها .

ومع اننا لا نعرف تحديداً الفرق المكلفة بإدارة أزماتنا السياسية المحلية إلا ان ما يمكن تأشيره على الأداء اثناء نشوب الأزمات، هو البطء في اتخاذ القرارات المناسبة فيما تتطلب الإدارة الناجحة اداء سريعاً من شأنه حل الأزمة او التخفيف من حدتها.

وإذا كان يمكن وصف مجمل المشهد السياسي العراقي بالأزمة الشاملة التي تنطوي على أزمات فرعية مستديمة واخرى متجددة تبعاً للموقف السياسي والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة به، فان نهايات اغلب هذه الأزمات ظلت سائبة من دون حل، ولولا الجهات الضابطة التي كثيراً ما تكون من خارج فرق ادارة الأزمات لا نضلت عقال الأزمات ولانحدرت البلاد الى منزلقات خطيرة.

ان مشكلة البطء في اتخاذ القرارات تكمن في دفع الأزمة الى شغل مساحة زمنية طويلة، ما يقود الى اتساعها وتشظيها

لتطول موضوعات ومناقش سياسية ماكانت

بالحسبان، الأمر الذي يجعل مديري الأزمات يضع يتعدن معه احتواء ابعادها أو الحد من مخاطرها.

وهذا ما تتسم به كثير من أزماتنا التي لم تقتصر على الاطراف المتنازعة

المعروفة، بل شهد الوضع السياسي والامن

المضطرب نشوب أزمات سياسية بين جهات

تنضوي ضمن اطار سياسي واحد، كما هو

حساب الأزمات بين المشاركين في العملية السياسية انفسهم.

وعلى الرغم من تعدد الأزمات وتباين مستوياتها الا ان المراقب

لم يلاحظ في التعاطي معها الوصول الى

انفراج واضحة يمكن من خلالها دفع العملية السياسية الى امام، او التقريب بين الجهات

المتنازعة إلا في حدود ضيقة جداً، وتقتصر الانفراجات على الأزمات الطارئة وليست

الاساسية.

ويعزى ذلك لاسباب عديدة من اهمها البطء في اتخاذ القرارات، ولابد لتحقيق الاستجابات

السريعة ان يتجاوز فريق ادارة الأزمات الاجراءات المألوفة في التعامل مع القرارات الاعتيادية، لكن

السرعة في الوصول الى قرار حاسم تتوقف على توفر الخبرة في فريق الإدارة، والقدرة على ادراك

طبيعة الأزمة وتحديد مسارها وتوقع مستقبلها وافرازات نتائجها، فضلاً عن قوة الاستجابة

للمتغيرات المفاجئة، والانسجام بين اعضائها، وحسن المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل الأزمة،

ويعكسه بنحو فريق الإدارة الى ما يزيد حدثها، وقد يصل بالاطراف المتنازعة حتى الى استخدام

العنف بوصفه وسيلة ضغط على الطرف الآخر لحمله على تقديم تنازلات.

والسؤال الى اي مدى تتوفر السمات المذكورة فيمن كلف بإدارة أزماتنا؟

ان الأزمات السياسية وتحديداً المحلية منها، يصعب حلها بالادارة الحكومية، ذلك ان اغلب هذه

الأزمات قائمة على اساس عدم الثقة بين الاطراف المتنازعة، وهي في بلادنا بين القائمين على العملية

السياسية ومعارضها، لذا فان التغلب على هذه المشكلة يتم من خلال تشكيل فرق مهنية مستقلة

أذا ما أريد الوصول بالأزمة الى نتائج ايجابية، ذلك ان الفرق التي تشكل من احد طرفي الأزمة او

بتأثير منها غالباً ما تنتهي باستخدام العنف.

بشكل عام مما اوجد قطعية حقيقية بين المتلقي والاعلام المحلي.

وسائل الاعلام الاجنبية تعمل في مدينة الموصل العديد من القنوات التلفزيونية والاجنبية ووكالات الأنباء وهذه

القنوات والوكالات كانت لها مكاتب في المدينة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ الا انها سرعان

ما اغلقت مكاتبها بسبب تدهور الوضع الامني واخذت تعتمد على الصحفي المحلي في تغطية الاخبار.

عمل هذه الوسائل تراجع بشكل كبير في عام ٢٠٠٦ بسبب تصاعد العنف في المدينة الامر

الذي اثر بشكل كبير على العمل الصحافي عموماً وادى الى الاعتماد على صحفيين غير اكفاء مما اوجد ضعفاً في التغطية

الاخبارية، فضلاً عن القنوات التلفزيونية العربية يوجد في المدينة مراسلين لوكالات انباء مثل

: **BBC** وسوا ورويترز ووكالات انباء يابانية وتركية.

**فترات الصحفيين المحليين**

لا تتوفر في مدينة الموصل خبرات صحفية حقيقية الا ما ندر فوسائل الاعلام جذبت اليها العديد من هواة الادب والفن وهؤلاء لا

يتملكون خبرات مهنية كما ان الدورات والمعاهد التطويرية لم تتمكن من افراز

صحفيين جديدين.

توجد فئة قليلة من الصحفيين الذين عملوا في الموصل وتكونت لديهم خبرات جيدة الا ان

صفح العاصمة جذبتهم وجعلتهم ينتقلون الى العمل فيها كما ان قلة التمويل

والافتقار الى المهنية جعل عملية تراكم الخبرة تكون معدومة فالجميع يعمل في نطاق غير مهني ومجرد ان يجيد المه

التعامل مع اللغة ويتمتع بثقافة بسيطة فانه يحصل على فرصة عمل اعلامية.

الملاحظ ان العاملين في مجال الاعلام في مدينة الموصل لا يملكون ثقافة تعلمهم لتطوير ملكاتهم والاستفادة من تراكم

الخبرة وهم لا ينظرون الى عملهم بجدية ولا يتمتعون بمواهب حقيقية.

# حطام السيارات في بغداد.. صور للموت والارهاب



بغداد / وكالات

رغم مرور فترة على حدوث الانفجارات ورغم نقل القتلى والجرحى وتنظيف الشطايا والدماء تطف سيارات محترقة ومحطمة على جوانب الطرق في شتى أنحاء العاصمة بغداد كتذكارة يومية لاعمال العنف التي يرغب سكان بغداد في نسيانها.

**حطام مرنجا**

يتساءل صادق احمد وهو يشير الى موقف سيارات في وسط بغداد مليء بالسيارات المحطمة "انظروا الى هذا المنظر القبيح، كيف يمكن لاحد ان ينسى الحرب عندما يرى هذه السيارات ودمارها واحترقها.."

واقبت العشرات من السيارات التي تحمل آثار دمار مختلفة في هذا المكان في مواجهة مدرسة في حي الصالحية.

ولم تتأثر بعض هذه السيارات بشكل كبير وإنما تهشمت نوافذها فقط وتحمل علامات سوداء في الجزء الذي تعرض لانفجارات في حين ان هناك سيارات اخرى متفحمة تماما واطاحت الانفجارات بأبوابها.

وهناك القليل من السيارات التي تحولت الى الواح ملتوية من المعدن في اشارة على الراجح الى انها استخدمت في هجمات بسيارات ملغومة. والصفة المميزة الوحيدة وسط كومة من اكوام الخردة هي لونا سيارات الأجرة في بغداد البرتقالي والابيض.

**آثار نفسية**

ويقول واثق عدنان "لهذه الصورة أثر نفسي على الناس. عندما يرون ذلك يتذكرون الخوف والرعب والموت... نريد القضاء على هذه الصورة وغيرها بشيء أكثر فؤلاً وفرحة حتى يتمكن الناس من نسيان ما حدث."

وشددت القوات الأمريكية والعراقية الإجراءات الأمنية في شتى أنحاء بغداد في الشهور الأخيرة على أمل القضاء على تفجيرات القنابل المزروعة على الطريق والسيارات المغمومة التي أسفرت عن مقتل الالاف منذ ان اطاحت القوات

بقيادة الولايات المتحدة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين منذ أربعة أعوام.

ويقول مسؤولون ان زيادة الدوريات الامنية كيجت اعمال العنف ولكن القنابل ما زالت حدثا يوميا في أعمال العنف التي تقع في العراق.

وفي العديد من أجزاء بغداد تترك السيارات ببساطة في المكان الذي وقع به الهجوم بعد ان تجر بعيدا حتى لا تعيق الحركة المرورية وتترك على جانب الطريق.

**اشجار وأزهار**

ويقول مجلس بلدية المدينة انه تمت ازالة حطام ١٥٠٠ سيارة حتى الان هذا العام ولكنه يقر بان ما زالت هناك

سيارات محطمة كثيرة في شوارع العاصمة.

وتحول بعضها الى مكان للعب الاطفال الذين يقفزون من على اسطح السيارات التي يعلوها الصدا الى غطاء السيارة

ويلعبون بالابواب. ولكن وجود مثل هذا الحطام يغضب الكثير من السكان..

# الفيدرالية ليست تقريبا

لدينا فرصة - بدون ذلك - مغادرة العراق بدون ان خلف الفوضى خلفنا.

اولا، ان خطتنا ليست التقسيم، وان سميت بذلك خطأ حتى من قبل بعض المساندين ووسائل

الاعلام يمكن لخطتنا ان تحافظ على العراق موحدًا والتي لا

خلال نفخ الروح في النظام الفيدرالي الذي وفره ونص عليه

الاستور. ان عراقا فيدراليا هو عراق موحد الا ان السلطات فيه

تكون موزعة على حكومات الاقاليم، مع مسؤوليات محدودة

للحكومة المركزية في القضايا العامة مثل حماية الحدود

وتوزيع العائدات النفطية. ثم يعرف العراق الفيدرالية

ببساطة، وهي غياب المحتل و الطاغية، كانت على مدى

التاريخ الطريق الوحيد للحفاظ على بلدان غير متحدة

في كيان واحد. يمكننا ان نشير الى نظامنا الفيدرالي وكيف بدأ

ومعظم السلطات بايدي الولايات. كما يمكننا الاشارة الى

حلول مشابهة في الامارات العربية المتحدة واسبانيا

والبنوسنة. يرغب معظم العراقيين في الحفاظ على

بلدهم موحدًا. ولكن اذا استمر قادة العراق في سماع القادة

الامريكيين يقولون بآن الفيدرالية تعادل او تؤدي الى

التقسيم، فان ذلك ما سيصدقوه.

جاء بديل ادارة بوش من خلال الترويج لافكار غير واقعية عن

حكومة مركزية قوية في بغداد. ان هذه الحكومة المركزية لا

تعمل بالشكل الصحيح، وهي فاسدة وتعتبر بشكل واسع غير

مناسبة. لقد فشلت في تحقيق مصالحه وطنية، وليس هناك

دليل انها ستجح في ذلك. ثانيا، نحن لا نحاول ان نرفض

خطتنا. اذا لم يرغب فيها العراقيون فلن يأخذوها ولن

يتوجب عليهم ذلك، كما ينص تعديل مجلس الشيوخ بوضوح.

ولكن العراقيين والبيت الابيض عليهم ان يراعوا الحقائق.

الدستور العراقي مهيا بالفعل للنظام الفيدرالي. ويا لانسبل

المناطق التي تشكل مع بعضها خطوطا طائفية، فان الدستور

يترك الخيار لاطرائي المحافظات الثماني عشرة.

لا يستطيع البيت الابيض ان يشتكي اننا يمكن ان نرفض حلا

غير مقبول في العراق. لم يتردد الرئيس بوش في الاطاحة برئيس

الوزراء ابراهيم الجعفري لفسح المجال امام المالكي، وهو لن يتردد

في فعل الشيء نفسه للمالكي. تقع على عاتق الولايات المتحدة

مسؤوليات تجاه العراق والتي لا يمكن ان نهرب منها. سوف

يحاج العراقيون لمساعدتنا في توضيح وتنظيم الدعم لحل

فيدرالي. مع وجود ١٦٠ ألف امريكي في خطر في العراق، وانضاق مئات الميارات من

الدولارات، ومع ما يزيد على ٣٨٠٠ قتيل وقريبة ٢٨ ألف جريح،

فاننا ايضا لدينا الحق في ان نسمع.

ثالثا، ان خطتنا لن يسفر عنها "العبانة وسفك الدماء"، كما

يدعي بيان السفارة الأمريكية بشكل غير مسؤول، كما انه من

الصعب تخيل معاناة وسفك للدماء بوقوع ما نراه واقعا من

قبل المليشيات التي تخضع للحكومة عنها النظر،

والجهاديين، والبعثيين، وعدم الكفاءة الحكومية. لقد هرب ما

المنطقي دائما ان نبحث عن حلفاء بين شيوخ العشائر لمحاربة

عدو ارهابي مشترك. ولكن مساندة هذه الفرق ببساطة

عندما تظهر، من غير سياق او غاية سياسية شاملة، انما هي

دعوة للانفلات. لن يفرق العراق لعائدات النفط، وعودة سائلة

لللاجئين، وتكامل اعضاء الميلشيات مع القوات الامنية

المحلية، والدعوة الى مصالح مشتركة لبلدان اخرى في عراق

مستقر، واعادة التركيز على بناء القدرات وتقديم المساعدة

للمحافظات والاقاليم - وليس في اثاره فرغهم من خلال مساواة

الفيدرالية بالتقسيم، والطائفية، والترهيب الاجنبي.

والاثارة المزيد من التشويش فقد لجأت الإدارة الى استراتيجية

"من القاعدة الى الاعلى" الخداعة، والتي تبدو وكأنها

فيدرالية، ولها واحة الفيدرالية، ولكنها في الواقع وضفة للفوضى.

يبدو ان "من القاعدة الى الاعلى" تعني ان الولايات المتحدة

سوف تساند اي فريق في اي مكان، سوف يقاتل القاعدة او

المليشيات. الآن، كان من

اربع قنوات: الحدياء وأشور ونيوى العراقية والوصلية الضنافية.

الحدياء تابعة للحزب الإسلامي ، وهي مختصة بالرياضة تبت أيضا اخبارا عن

الحزب الإسلامي والأغاني والبرامج الدينية، لا يغطي بثها كل مناطق الموصل وانما في

بعض الأجزاء من المدينة ، مقرها منطقة الفزلاتي في الجانب اليمين من الموصل.

اكتسبت شعبية كبيرة بعد ان انفردت بنقل مباريات كأس العالم ٢٠٠٦ بألمانيا. وهناك

إذاعة دار السلام تابعة أيضا للحزب الإسلامي وهي دينية ثقافية

أما قناة آشور مقرها منطقة الحمدانية ذات الأغلبية المسيحية شرق الموصل وخطابها

موجه إلى المسيحيين. أما قناة نيئوى العراقية فهي تابعة لشبكة الإعلام العراقية.

تبت ست ساعات تقريبا تتناول اخبار محافظة نيئوى الأمنية والمحلية.

قناة الموصلية الفضائية مقرها الموصل وتابعة للقطاع الخاص.

**توجهات الاعلام**

معظم وسائل الاعلام في المدينة توجه خطابها بطريقة فئوية وهي غير معنية

بالجمهور حتى ان اغلبية الصحف الاسبوعية توزع صفحتها بلجان وهي قريبة

الى النشرات الاعلامية منها الى الصحيفة الجماهيرية وتهتم بطرح وجهات نظرها

وتغطية نشاطات الجهة الناطقة باسمها او الجهة الممولة وعليه فهي تفتقر الى المهنية

وغير معنية بالنشاط الخبري في المدينة ولا تغطية.

توجهات الاعلام تنحصر في التعبير عن المكنون القومي والعرقى والدينى واذا ما

اخذنا بالاعتبار تعدد الطيف الموصلى فان الوسائل الاعلامية ملتزمة بالتعبير عن

نفسها على حساب المهنية كما انها غير معنية بافق التطور ولا توجد افاق حقيقية

لبناء قاعدة اعلامية حقيقية ولهذا السبب لا يقبل الجمهور على قراءة او متابعة

القنوات التلفزيونية

العاصمة بغداد والى الصحافة العربية



وتماثل جامعية : مجلة شهرية تصدر عن جامعة الموصل تعنى بشؤون الجامعة وتغطي

أنشطتها . يترأس مجلس ادارتها ابي (الدبوجي) رئيس جامعة الموصل .

والموصل التراثية : مجلة فصلية مستقلة

**كتابة : ابراهيم سليم**

ان بعض هذه الوسائل تحصل من جهات حكومية وخاصة من تحصل على دعم مادي

اسبوعي فضلا عن تجهيز البعض باجهزة كومبيوتر ومعدات تصوير الامر الذي يبرر

وجود هذا الكم الهائل من وسائل الاعلام في مدينة يبلغ تعداد سكانها قرابة المليون

نسمة الا ان المراقبة الأكثر خطورة هي ان اغلب هذه الوسائل تكاد تكون اقرب الى

الوهم منها الى الحقيقة في بلا كيبانات واضحة واصحابها لا يتوجهون توجهها مهنيا

فضلا عن بدائلتها وعدم انتظامها.

الصحف والمجلات الأكثر حضورا هي الحدياء: صحيفة اسبوعية تابعة لمحافظة

نيئوى يتولى رئاسة مجلس ادارتها محافظ نيئوى دريد كشمولة . لا تنشر اخبار

محافظة نيئوى.

ونيئوى: صحيفة اسبوعية تصدر في اوقات متباعدة ليس لديها موعد صدور ثابت

كونها تمر بأزمة مالية وتصدر بالاسود والابيض.

وعراقيون: صحيفة اسبوعية تصدر عن وكالة انباء (عراقيون).

وقتي العراق : اسبوعية ، تصدر عن الضباط الاحرار.

والسار: اسبوعية تترأسها ( هيفاء الحسيني ) . تصدر في سوريا حاليا بعد ان تعرضت

الى مضايقات في الموصل .

مجلة : اسبوعية مقرها قضاء سنجار غربي مدينة بغداد: اسبوعية وتعنى بالسريرية

صوت قضاء قره قوش. سياسية ثقافية متنوعة تصدر في قضاء الحمدانية ( قره قوش ) شرق الموصل تعنى بشؤون المسيحيين

واشغظهم .

ومضات جامعية : تصدر عن جامعة الموصل

رئيس تحريرها ابي الدبوجي رئيس جامعة

الموصل تعنى بشؤون وأنشطة جامعة الموصل.

والحقيقية : صحيفة اسبوعية تصدر عن

الحزب الديمقراطي الكردستاني توزع خارج

مدينة الموصل .

# وسائل الاعلام في الموصل.. اصوات عديدة وجاذبية مهذوبة

بدءا من ايار من عام ٢٠٠٣ وحتى ايار من عام ٢٠٠٧ تم الاعلان عن عمل

١٥٤ وسيلة اعلامية مرئية ومقروءة ومسموعة

في مدينة الموصل

بواقم ١١١ صحيفة

اسبوعية و٢٩ مجلة

شهرية و١٤ سمعية

ومرئية ومعظم هذه

الوسائل غير منظمة

بقانون عمل او اجازات

اوضوابط حيث تتلقى

الحكومة المحلية اشعارا

من هذه الوسائل

بوجودها ولا يترتب على

ذلك أي التزام ولا تخضع

لاي نوع من انواع

الرقابة او المساءلة

القانونونية.